الأهرام

المصدر: عمان

التاريخ : ١ يونيو ٢٠٠٢

التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية

قراءة «للقائمة السوداء» المثيرة للجدل عالميا

هل غضت واشنطن الطرف عن اصدقاء لمراعاة «المصلحة» في السياسة الخارجية؟

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي العاشر عن الإرهاب في العالم يوم ٢٠٠٢/٥/٢١، وهو أول تقرير يصدر بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة من دون تعديل اللائحة التي تعتمدها للدول المتهمة برعاية ومساندة الإرهاب الدولي.

ويستمد هذا التقرير أهميته من كونه، يمثل إلى جانب قانون أقره الكونجرس عام ١٩٩٦ حول التنظيمات الإرهابية، والإطار العام للسياسة الأمريكية تجاه «الإرهاب الدولي»، واللذين يسمحان للإدارة الأمريكية بمتابعة أية دولة أو جماعة ترى إنها تستهدف المصالح الأمريكية وتهددها.

واستعرض التقرير هجمات ١١ سبتمبر، و«الحرب ضد الإرهاب» التي تشنها الولايات المتحدة، وقد تضمنت مقدمته رسالة ذات مغزى قوامها أن مواطنين من «ثمانية وسبعين» بلداً لقوا مصرعهم في مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك باعتباره أسوأ حادث إرهابي عالمي، مذكراً أن مجموع عدد الأشخاص الذين قتلوا في هجمات إرهاب على مستوى العالم في العام الماضي (٢٠٠١) بلغ ٣٥٤٧ شخصاً، وهو أكبر عدد من الوفيات سجل على الإطلاق و ينتمي أكثرهم إلى الخسائر البشرية الناجمة عن الحادث.

وركز التقرير إلى حد كبير على الحملة الدولية ضد الإرهاب، والنهج الذي اتبعته الولايات المتحدة في تلك الحملة، ومدى الإيجابية التي تحلّى بها رد العالم على التهديد «الإرهابي»، مركزاً على دراسة وقائع أحداث محددة لإبراز كيفية تكاتف العالم لمواجهة هذا التهديد.

وأكد التقرير أن الركائز الأساسية الأربع التي تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة في مناهضة الإرهاب ما زالت كما هي لم تتغير، وهي:

١- لا تنازلات للإرهابيين ولا عقد صفقات معهم.

٢- تقديم الإرهابيين للعدالة لمعاقبتهم على جرائمهم.

٣- عزل الدول الراعية للإرهاب وممارسة الضغط عليها لتغيير سلوكها.

٤- دعم قدرات مكافحة الإرهاب في الدول التي تتعاون مع الولايات المتحدة وتحتاج للمساعدة.

٥- لم تتغير قائمة الدول الراعية للإرهاب وهي كوبا وإيران والعراق وليبيا وكوريا

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وفيما يلي عرض لأهم ما جاء في التقرير:

أولا: مقدمة التقرير

كتب مقدمة التقرير السفير فرانسيس تايلور منسق شؤون مناهضة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية، أشار فيها إلى أن التاريخ سيسجل عام ٢٠٠١ على أنه كان بمثابة خطٍ فاصل في الحرب الدولية ضد الإرهاب، فقد كانت النتائج المبكرة للتعاون الدولي غير المسبوق والإصرار المشترك على محاربته مشجعة، حيث تم تحرير أفغانستان والإطاحة بطالبان، وتدمير كل البنية التحتية للإرهاب التي كانت تدعمها، وأدت العمليات والأنشطة الاستخباراتية إلى اعتقال ما يزيد عن ألف شخص من أعضاء شبكة القاعدة والمنظمات الشبيهة بها منذ ١١ سبتمبر، وتم تكوين تحالف قوي ضد الإرهاب، وقد شملت الجهود التي تم اتخاذها في هذا الصدد ما يلي:

الجهود الدبلوماسية

لقد كانت نتيجة الجهود الدبلوماسية تكوين «أكبر تحالف دولي في التاريخ»، والتقى الرئيس الأمريكي منذ ١١ سبتمبر مع ما يزيد عن قادة ٥٠ دولة، كما أجرى وزير الخارجية عددا أكبر من اللقاءات، والتقى الكثير من المسؤولين الأمريكيين في مجال الاستخبارات والدفاع مع العديد من نظرائهم الدوليين في إطار الحملة ضد الإرهاب.

كما اتخذت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والناتو ومجموعة الدول السبع وغيرها خطوات مهمة لتعزيز تبادل المعلومات وتعزيز الأمن على الحدود ومحاربة تمويل الإرهاب، وأقر مجلس الأمن في ٢٨ سبتمبر القرار رقم ١٣٧٣ الذي يقضي بقيام كل الدول بمنع قمع تمويل الأنشطة الإرهابية.

ومثل وجود ١٢ معاهدة للأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب قاعدة دولية مهمة لقيام الدول بدعم الحرب الدولية ضد الإرهاب، وقد قامت الأمم المتحدة في ديسمبر الماضي بالتصديق على أحدث معاهدتين في هذا الصدد، وهما معاهدة الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب، ومعاهدة الأمم المتحدة لقمع التفجيرات الإرهابية.

وكان للدبلوماسية الشعبية دور مهم في هذا الصدد، وحاولت وزارة الخارجية جاهدة في مواجهة الرؤى المشوهة للولايات المتحدة في الخارج، وتأكيد أن الحرب ضد الإرهاب ليست حربًا ضد الإسلام.

وقد اتسع التعاون بين وكالات الاستخبارات إلى مستويات غير مسبوقة، واستطاعت الحكومات في كل مناطق العالم استخدام الاستخبارات والمعلومات التي تم الحصول عليها لكشف شبكات الإرهاب، ولا شك أن ذلك أدى إلى منع وقوع هجمات جديدة وحماية أرواح أبرياء.

تنفيذ القانون

شن مسؤولو تنفيذ القانون حملة دولية لتحديد هوية وإلقاء القبض وإنزال العدالة على الإرهابيين، وعمل ما يزيد عن ٧ آلاف من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي مع مسؤولي تنفيذ القانون الأمريكيين للكشف عن طبيعة التخطيط الذي أدى إلى وقوع أحداث ١١ سبتمبر، وكذلك لرصد خلايا القاعدة في أنحاء العالم، وأدت جهودهم إلى إلقاء القبض على ما يزيد عن ألف شخص يشتبه في إنهم إرهابيون وكسر الكثير من الخلايا الإرهابية.

وخلال عام ٢٠٠١ وحتى مارس عام ٢٠٠٢، قام وزير الخارجية باول بتحديد أو إعادة تحديد ٣٣ جماعة على أنها تنظيمات إرهابية دولية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الجهود الاقتصادية

قام الرئيس بوش في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠١ بالتوقيع على الأمر التنفيذي رقم ١٣٢٢٤ والذي يقضي بفرض عقوبات صارمة ضد من يوفرون الدعم المالي للمنظمات الإرهابية، ومع حلول مارس عام ٢٠٠٢ كان هذا قد أدى إلى إيجاد قائمة تضم ١٨٩ جماعة وكيانًا وشخصًا إرهابيًا يجب عدم التعاون معهم وتجميد ممتلكاتهم، وبالتالي أصدرت حوالي ١٥٠ دولة وجهة ومنطقة مستقلة قضائيًا فيما يتصل بتنفيذ القانون مثل تايوان وهونج كونج أوامر بتجميد المشتبه في أنهم إرهابيون، والمنظمات المشتبه في أنها إرهابية، وكان لوزارة الخزانة الأمريكية دور مهم في تحديد شبكات تمويل الإرهاب، وأجرت الكثير من الدول تعديلات على قوانينها ولوائحها لقمع تمويل الإرهاب، وتشمل الجهود التي تم اتخاذها في هذا الصدد:

- بحلول نهاية عام ٢٠٠١ كانت الولايات المتحدة قد قامت بتحديد ١٥٨ تنظيماً إرهابياً وشبكة مالية إرهابية.
- قامت الولايات المتحدة بين ١١ و٣١ ديسمبر عام ٢٠٠١ باعتراض ما يزيد عن ٣٤ مليون دولار في صورة أصول للمنظمات الإرهابية، كما قامت دول أخرى باعتراض ما يزيد عن ٣٣ مليون دولار.
- قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها في ٧ نوفمبر ٢٠٠١ بإغلاق شبكتي البركات والتقوى الماليتين واللتين تم استخدامهما من جانب ابن لادن والقاعدة فيما يزيد عن ٤٠ دولة، وكجزء من هذا الإجراء، استطاع مكتب السيطرة على الأصول الأجنبية تجميد ١,١٠٠,٠٠٠ دولار داخليًا كانت في صناديق تتضل بشركة البركات.
- قام الرئيس بوش في ٤ ديسمبر الماضي بتجميد أصول مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية التي كانت تضخ التمويل لمنظمة حماس، وقد قامت هذه المؤسسة عام ٢٠٠٠ بجمع ١٣ مليون دولار.
- قامت ما يزيد عن ١٠٠ دولة منذ ٢٨ سبتمبر بتقديم تقارير للأمم المتحدة عن الإجراءات التي قاموا باتخاذها لاعتراض التمويلات الإرهابية، كما يقضي بذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣.
- أقرت مجموعة العمل المالي التي تضم ٢٩ دولة في عضويتها وتهدف إلى محاربة غسل الأموال معايير جديدة أكثر صرامة لحرمان الإرهابيين من الوصول إلى النظم المالية العالمية.
- اتفقت مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي على الإعلان عن قائمة الإرهابيين المُعرضة أصولهم للتجميد، وخلال الاشهر الخمسة الأولى من هذا الجهد حددت الإرهابيين الذين سوف يتم اعتراض أموالهم وسعت إلى التعاون الدولي، وتم الوصول إلى مرحلة جديدة في التعاون الدولي في ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠١، عندما اتخذ الاتحاد الأوروبي دور الريادة بتحديد ٦ إرهابيين يتمركزون في أوروبا لاعتراض أموالهم.

الجهود العسكرية

شملت الجهود في هذا الصدد ما يلي:

- قام مجلس الأمن في ١٢ سبتمبر بشجب هجمات ١١ سبتمبر وشدد على الحق في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.
- قام وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في ٢١ سبتمبر بوضع بند الدفاع المشترك عن النفس في معاهدة المساعدة المتبادلة للدول الأمريكية موضوع التنفيذ.
- وضع حلف الناتو في بروكسل يوم ٥ أكتوبر المادة ٥ من معاهدة واشنطن موضع التنفيذ، وتنص هذه المادة على أن الهجوم المسلح ضد واحدة أو أكثر من الحلفاء في أوروبا وأمريكا الشمالية يعتبر هجوما ضدهم جميعا.
- عرضت ١٣٦ دولة أشكالاً مختلفة من المساعدة العسكرية.
- أعطت ٨٩ دولة الحق في استخدام مجالها الجوي للطائرات العسكرية الأمريكية.
- أعطت ٧٦ دولة حق الهبوط للطائرات العسكرية الأمريكية على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

– وافقت ٢٣ دولة على استضافة القوات الأمريكية وقوات التحالف المشاركة في الحرب في أفغانستان.

ثانيا: موقع الشرق الأوسط من التقرير:

شهد الإرهاب في الشرق الأوسط تطورين كبيرين هذا العام، الأول هو استمرار الجماعات الإرهابية ومن يقومون برعايتها في ممارسة أنشطتهم الإرهابية والتخطيط لها، وكان أبرز هذه الجماعات هو تنظيم «القاعدة» الذي ارتكب أفظع الجرائم الإرهابية ضد أمريكا، أما التطور الآخر فتمثل في أن معظم الدول، بما فيها تلك التي لها مشاكل مع الولايات المتحدة، أظهرت درجة غير مسبوقة من التعاون مع حملة التحالف ضد الإرهاب في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، وقامت حكومات معظم دول الشرق الأوسط بتجميد أصول شبكة القاعدة المالية طبقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣، حيث كانت هذه الحكومات الأكثر تجاوبا مع المطالب الأمريكية، وذلك على النحو التالي:

– قامت اليمن، بشن حملة عسكرية ضد عناصر القاعدة ومن يشتبه في أنهم ينتمون إليها في أراضيها.

– احتفظ الأردن بالرقابة اليقظة للمشتبه في أنهم إرهابيون وقام بمحاكمة البعض الآخر.

– أعدت دولة قطر كرئيس لمنظمة المؤتمر الإسلامي بيانا للمنظمة يؤيد حملة التحالف الدولي ضد الإرهاب.

– قامت مصر باستغلال نفوذها التقليدي لبناء الإجماع المؤيد للتحالف.

– اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات مهمة لمحاربة تمويل الإرهاب.

– استمرت الجزائر في حملتها القوية ضد الإرهاب الداخلي وعززت تعاونها الأمني مع الحكومة الأمريكية.

كما تعاونت الدول الشرق أوسطية التي لم توقع اتفاق سلام مع إسرائيل بعد، وأبرزها سوريا ولبنان، مع الحكومة الأمريكية وشركائها في التحقيق مع شبكة القاعدة وتنظيمات أخرى، لكنها رفضت الاعتراف بأن حزب الله اللبناني وحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من جماعات الرفض الفلسطينية جماعات إرهابية، حيث ترى هذه الدول والدول العربية والإسلامية أن أنشطة العنف التي ترتكبها هذه الجماعات تمثل مقاومة شرعية، بل يصل الأمر أحيانًا إلى إقرار هذه الدول للتفجيرات الانتحارية الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل إسرائيل والضفة وقطاع غزة.

ولعبت دول مجلس التعاون أدوارا قوية في التحالف الدولي ضد الإرهاب، فإضافة إلى شجبها هجمات ١١ سبتمبر علنا، اتخذت هذه الحكومات خطوات إيجابية لوقف تدفق تمويل الإرهاب، وذلك رغم الرفض الشعبي أحيانا للحرب في أفغانستان.

ثالثا: الأحداث الإرهابية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١: عرض مقارن

رغم الأحداث التي وقعت في ١١ سبتمبر، فقد انخفض عدد الهجمات الإرهابية عام ٢٠٠١ ليصبح ٣٤٦ هجوما بعد أن كان عددها ٤٢٦ هجوما في العام السابق، وكان مائة وثمانية وسبعون من هذه الهجمات تفجيرات ضد خطوط أنابيب نفط متعددة الجنسية في كولومبيا، وهو ما يمثل ٥١٪ من إجمالي عدد الهجمات التي وقعت خلال عام ٢٠٠١، فيما كان عدد الهجمات على أنابيب النفط عام ٢٠٠٠ هو ١٥٢ هجوما في كولومبيا، وهو ما كان يمثل ٤٠٪ من إجمالي الهجمات التي وقعت خلال العام.

وكان قد وصل عدد القتلى في هجمات عام ٢٠٠١ إلى ٣٥٤٧ شخصًا، وهو ما يمثل أعلى معدل لعدد القتلى في هجمات إرهابية، وقد وقع ٩٠٪ من هؤلاء القتلى في هجمات ١١ سبتمبر،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية